كتاب

قدم مبادئ التحول لكي ينجح أي بنك تقليدي يرغب في تحويل فروعه وإداراته للعمل الإسلامي

«البنوك الإسلامية.. تاريخها ونشأتها» كتاب جديد للمؤلف فيصل عبدالله اللافي

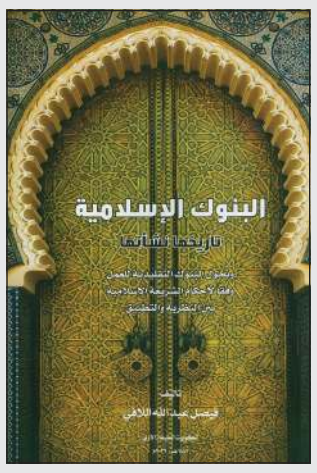

يُعد كتاب «البنوك الإسلامية.. تاريخها ونشأتها» للمؤلف الكويتي فيصل عبدالله اللافي من المؤلفات المهمة التي تناولت نشأة البنوك الإسلامية وتطورها بأسلوب علمي يجمع بين التأصيل الشرعي والتحليل الاقتصادي المعاصر. ويكتسب هذا الكتاب أهميته من كونه مرجعا متكاملا لا يقتصر على عرض الجوانب التاريخية للمصارف الإسلامية، بل يتناول كذلك واقعها العملي، وأهم العقود والصيغ التمويلية التي تقوم عليها، إضافة إلى تقديم رؤية واضحة لآليات تحول البنوك التقليدية إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وقد حرص المؤلف على تبسيط المفاهيم المعقدة وعرضها بصورة منهجية تساعد القارئ على فهم الأسس الفكرية والاقتصادية التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية.

وينطلق الكتاب من حقيقة أن المصارف الإسلامية تمثل أحد أهم أدوات النظام الاقتصادي الإسلامي، إذ تسعى إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والالتزام بالقيم الشرعية، بعيدا عن الممارسات الربوية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي التقليدي، كما يبرز الدور الحضاري والاجتماعي لهذه المصارف في دعم التنمية، وتعزيز التكافل والعدالة الاقتصادية داخل المجتمعات الإسلامية، ومن هنا جاءت أهمية التجارب الإسلامية الحديثة التي أثبتت قدرة هذا النموذج المصرفي على التوسع والانتشار حتى أصبحت أصوله وودائعه تقدر بتريليونات الدولارات حول العالم.

ويتناول المؤلف في 13 فصلا قضايا متعددة تبدأ بتاريخ نشأة البنوك وتطورها، ثم تعريف البنوك الإسلامية وخصائصها وأهدافها، وصولا إلى بيان مقاصد الشريعة في الاقتصاد الإسلامي، وأهم صيغ التمويل والتحول المصرفي، كما يسلط الضوء على الجوانب القانونية والتنظيمية المتعلقة بتحول البنوك التقليدية، خاصة في ظل التشريعات الكويتية وتعليمات بنك الكويت المركزي، مما يجعل الكتاب دليلا علميا وعمليا لكل باحث أو مهتم بالصيرفة الإسلامية ومستقبلها الاقتصادي. ويعتبر هذا الكتاب مرجعا متكاملا، يضم في طياته 3 كتب، إذ يغطي تاريخ البنوك الإسلامية وحاضرها، وأبرز أعمالها وعقودها، كما يستعرض آليات تحوّل البنوك التقليدية الى النظام الإسلامي.

ويتميز هذا الإصدار بكونه اختزالا للمعلومات الجوهرية، موضحا الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبنوك الإسلامية، مع تقديم خارطة طريق عملية للتحول وفق أحكام الشريعة، وقد صيغ بأسلوب علمي رصين، يجمع بين المتعة والفائدة، ونظم بطريقة تيسر على القارئ استيعاب مفاهيمه العميقة. وأشار الكتاب إلى أنه لا يخفى على أحد أن المصارف الإسلامية في نشاطاتها التمويلية والاستثمارية أو خدماتها المصرفية تمثل لبنة أساسية في صرح النظام الاقتصادي الإسلامي، أداة من أدوات تفعيله، ولونا من ألوان تطبيقاته في المجتمع الإسلامي، بحيث تخدم أهدافه، وتدعم أغراضه، وتساهم في بناء الواقع الإسلامي المثالي بأبعاده كلها، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف برزت دواعي إيجادها من العدم، واتجهت المساعي والجهود المخلصة إلى إقامتها وإنشائها تلبية لآمال المسلمين وطموحاتهم في أن يملأ الوجود الإسلامي الحياة الإنسانية، وآخذا بأيديهم إلى ربط تعاملاتهم المالية ونشاطاتهم الاقتصادية بالتعاليم الإسلامية، بعيدة عن كل المحظورات والآثام التي تتعامل بها سائر الأنظمة الاقتصادية في العالم المعاصر وعلى رأسها النظام الرأسمالي الفردي الحر.

وبناء على هذا الأساس، ومن أجل تحقيق تلك الغاية المنشودة ظهرت تجليات هذا المقصد السامي النبيل في إنشاء المصارف الإسلامية خلال العقود الأربعة الأخيرة من هذا الزمان، وبلغت ودائعها التريليونات من الدولارات، وظهرت تجربتها المباركة إلى حيز الوجود بعدما كانت حبيسة في الفكر والسطور والتراث الإسلامي.

وما من شك أن المأمول من المصارف الإسلامية أكثر بكثير مما تحقق حيث يجب عليها أن تعمل على القضاء على الفقر والجهل والبطالة والإنفاق الترفي والإسراف والتبذير، وأن لا تكون تابعة للنظام الاقتصادي الرأسمالي بجوره وظلمه، وأن تعمل على النهوض بالمجتمعات المسلمة. ولعل العذر لها أن المصارف الإسلامية هي أداة من أدوات النظام الاقتصادي الإسلامي لذلك لا يمكن لها أن تحقق كل الأهداف المنشودة منها إلا في ظل هذا النظام وحيث أن الأمة غير متاح لها إقامة هذا النظام الاقتصادي الإسلامي في أي ركن من أركان المعمورة، لذلك فإننا يجب أن نسعى وبشكل حثيث نحو بناء هذا النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يقوم على مقاصد الشريعة الإسلامية حتى نتمكن من قطف الثمار لصالح مجتمعاتنا في الدنيا والآخرة. ويأتي الكتاب في 13 فصلاً متنوعا إذ استعرض الفصل الأول: «نشأة البنوك وتاريخها»، والفصل الثاني: «حقيقة البنوك الإسلامية وخصائصها وأهدافها حقيقة البنوك الإسلامية وتعريفها»، والفصل الثالث: «مقدمة عن تطور البنوك الإسلامية»، والفصل الرابع: «مقاصد الشريعة الإسلامية»، والفصل الخامس: «مقاصد التشريع في الاقتصاد الإسلامي». وجاء الفصل السادس ليتحدث عن :«تجربة إسلامية في التحول الكلي للبنوك التقليدية للعمل وفقا لأحكام الشريعة»، وفي الفصل السابع: «لماذا البنوك التقليدية تتحول إلى الصيرفة الإسلامية؟ وما هي ميزات البنوك الإسلامية؟»، وتطرق في الفصل الثامن إلى: «أهم صيغ التمويل في البنوك الإسلامية»، وفي الفصل التاسع: «تحول البنوك التقليدية إلى بنوك الإسلامية»، والفصل العاشر: «طرق التحول (التحول الكلي والتحول الجزئي)».

وتناول الفصل الحادي عشر: «مبادئ وضوابط التحول لكي ينجح أي بنك تقليدي يرغب في تحويل فروعه وإداراته للعمل المصرفي الإسلامي»، والفصل الثاني عشر: متطلبات تحول البنوك التقليدية للعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في ظل القانون رقم 30 لسنة 2003 بإضافة قسم خاص للبنوك الإسلامية إلى قانون في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته وتعليمات بنك الكويت المركزي، والفصل الثالث عشر: «بناء نظام تنفيذي يقدم تقرير معدلات الإنجاز الفعلية لتنفيذ خطة التحول».

تعزيزاً للسيولة التداولية لصالح المساهمين

«العملية للطاقة» تعين «الاستثمارات الوطنية» صانعاً للسوق

الشركة العملية للطاقة (ش.م.ك.ع)
Action Energy Company (K.S.C.P)

أعلنت الشركة العملية للطاقة المدرجة في السوق الأول لبورصة الكويت تحت رمز (ألف طاقة ــ ALFTAQA)، وهي الشريك المحلي الأول والرائد في خدمات التنقيب والإنتاج المتكاملة في الكويت، والمالكة والمشغلة لأحدث أسطول حفارات في المنطقة، عن توقيع اتفاقية صانع السوق مع شركة الاستثمارات الوطنية، وتأتي هذه الخطوة استكمالا للاستقبال القوي من المستثمرين الذي حظي به الطرح العام الأولي للشركة العملية للطاقة، وتعزيزا للسيولة التداولية لصالح المساهمين.

وبموجب الاتفاقية، تلتزم شركة الاستثمارات الوطنية بإدخال أوامر بيع وشراء مقترنة على سهم الشركة العملية للطاقة خلال جلسات التداول، ضمن نطاق سعري محدد وحد أدنى للأوامر، وبما لا يقل عن نسبة معينة من إجمالي قيمة التداولات الشهرية على السهم. ومن المتوقع أن تسهم هذه الترتيبات في تعزيز سيولة التداول ودعم توازن العرض والطلب على سهم «ألف طاقة» بما يخدم مصلحة المستثمرين.

يذكر أن شركة الاستثمارات الوطنية قامت بتولي مهام مستشار الإدراج الحصري ووكيل الاكتتاب الحصري ومنسق رئيسي ومدير اكتتاب مشترك للطرح العام الأولي الناجح للشركة العملية للطاقة وإدراجها في السوق الأول لبورصة الكويت في ديسمبر 2025، وقد شهد الطرح إقبالا لافتا من المستثمرين المحليين والدوليين، حيث تخطت طلبات الاكتتاب القيمة المطروحة بأكثر من 5 أضعاف، وبقيمة تغطية أولية بلغت 276 مليون دينار.

ارتفاع التضخم المحلي 2,57٪ نهاية أبريل الماضي على أساس سنوي

كونا: أظهرت بيانات الإدارة المركزية للإحصاء ارتفاعا في الأرقام القياسية للمستهلكين «التضخم» محليا بنسبة 2,57٪ بنهاية شهر أبريل 2026 على أساس سنوي.

وقالت «الإحصاء» في بيانات لوكالة «كونا» إن معدل التضخم في الكويت ارتفع في شهر أبريل الماضي بنسبة 0,65٪ مقارنة بشهر مارس الماضي. وعزت ارتفاع التضخم على أساس سنوي إلى الزيادة في أسعار المجموعات الرئيسة المؤثرة في حركة الأرقام القياسية لاسيما المواد الغذائية والصحة والكساء والملبوسات والتعليم والسلع والخدمات المتنوعة.

وأضافت أن الرقم القياسي للمجموعة الأولى «الأغذية والمشروبات» ارتفع في أبريل الماضي بنسبة 6,32٪ مقارنة بالشهر ذاته من عام 2025 كما ارتفع مؤشر أسعار المجموعة الثانية «السجائر والتبغ» بنسبة 0,07٪. وأوضحت أن مؤشر الأرقام القياسية للمجموعة الثالثة «الكساء والملبوسات» ارتفع بنسبة 1,24٪ كما ارتفعت أسعار مجموعة خدمات «المسكن» بنسبة 0,49٪ كذلك معدل التضخم في المجموعة الخامسة «المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة» بنسبة 1,25٪.

ولفتت إلى أن مؤشر أسعار المجموعة السادسة «الصحة» ارتفع بنسبة 0,95٪ في وقت شهدت أسعار مجموعة «النقل» ارتفاعا في أبريل الماضي بنسبة 4,46٪ مقارنة بالشهر ذاته من 2025.

وذكرت أن أسعار المجموعة الثامنة «الاتصالات» ارتفعت بنسبة 1,03٪ على أساس سنوي كما ارتفع معدل التضخم في المجموعة التاسعة «الترفيهية والثقافية» بنسبة 1,06٪ كذلك أسعار المجموعة العاشرة «التعليم» بنسبة 0,94٪.

وأشارت «الإحصاء» إلى ارتفاع أسعار مجموعة «المطاعم والفنادق» على أساس سنوي في أبريل الماضي بنسبة 0,88٪ كما قفزت أسعار مجموعة «السلع والخدمات المتنوعة» بنسبة 6,90٪.

وعلى أساس شهري، أظهرت بيانات الإدارة المركزية للإحصاء ارتفاعا في أسعار «الأغذية والمشروبات» بنسبة 1,15٪ أبريل الماضي مقارنة بشهر مارس، مبينة أن معدل التضخم في الكويت باستثناء مجموعة «الأغذية والمشروبات» ارتفع بنسبة 1,66٪ على أساس سنوي في أبريل الماضي.

في خطوة تعزز مسيرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالكويت عبر تمكين المطاعم المحلية من بناء نموذج أعمال أكثر قوة واستدامة

«طلبات» تطلق مبادرة «talabat grow» في الكويت لدعم أكثر من 1000 مطعم من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الصندوق الوطني

عبدالله المنصور وم.بسمة الجاسم خلال توقيع الاتفاقية

رئيس الشؤون المؤسسية في طلبات الكويت عبدالله المنصور وممثلة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة المدير العام بالتكليف م.بسمة الجاسم يتوسطان فريق «طلبات» والصندوق الوطني

يجسد نموذجاً عملياً للتعاون بين القطاعين العام والخاص بما يسهم في تعزيز قدرات المشاريع المحلية ودعم النمو الاقتصادي طويل الأمد

برنامج متكامل يمتد لـ6 أشهر يبدأ بتدريب مكثف لمدة 6 أسابيع يتبعه دعم مخصص ومستمر يستهدف المطاعم الناشئة وذات الإمكانات الواعدة ويهدف لتسريع النمو المستدام بقطاع الأغذية والضيافة

أعلنت شركة «طلبات» عن تطبيق الاحتياجات اليومية الرائد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالتعاون مع الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، عن إطلاق مبادرة «talabat grow» في الكويت، والتي تعد إحدى أبرز مبادراتها الطموحة في مجال التوجيه المهني وبناء القدرات، بهدف دعم النمو المستدام للمطاعم الصغيرة والمتوسطة.

واستنادا إلى خبرة تمتد لأكثر من 22 عاما في السوق الكويتي وعلاقاتها الوثيقة مع قطاع الأغذية والمشروبات، يأتي البرنامج استجابة لحاجة ملحة لتوفير الدعم العملي والإرشاد المتخصص إلى جانب التمويل، بما يساعد أصحاب المطاعم على تعزيز جوانب أساسية تشمل إدارة المطاعم، وتطوير قوائم الطعام، ورفع كفاءة العمليات التشغيلية داخل المطابخ، إلى جانب تزويدهم بالمقومات اللازمة لبناء أعمال أكثر مرونة وقابلية للنمو والتوسع.

وتم الإعلان رسميا عن المبادرة في الكويت خلال حفل توقيع مذكرة تفاهم أقيم في فندق فورسيزونز، بحضور عبدالله المنصور، رئيس الشؤون المؤسسية في «طلبات» الكويت، وم.بسمة الجاسم المدير العام بالتكليف في الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب عدد من أصحاب المطاعم المشاركة.

وصمم «talabat grow» كبرنامج نمو متكامل يمتد على مدار 6 أشهر، بهدف دعم المطاعم المحلية الصغيرة والمتوسطة ذات الإمكانات الواعدة في الكويت، من خلال تعزيز قدراتها التشغيلية والتجارية وتسريع نموها المستدام ضمن قطاع الأغذية والضيافة. ويبدأ «talabat grow» ببرنامج تدريبي مكثف لمدة 6 أسابيع يعقبه دعم مستمر مصمم وفق احتياجات كل مشروع، ويستهدف المطاعم التي تواجه تحديات تتعلق بالنمو والعمليات التشغيلية.

كما تم تطوير آلية اختيار المشاركين بشكل مشترك بين «طلبات» والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بهدف تحديد المطاعم الأكثر استفادة من خدمات التوجيه وبناء القدرات التي يوفرها البرنامج.

ومن خلال هذه المبادرة، تسعى «طلبات» إلى استقطاب أكثر من 1000 من المطاعم المسجلة لديها للانضمام إلى البرنامج، مع توفير عمولات مخفضة، وتقديم دعم تجاري، إلى جانب توجيه مباشر ومخصص من شركاء النجاح لدى «طلبات». كما يوفر البرنامج تدريبا عمليا يركز على التميز التشغيلي، وتحسين الأداء، وتعزيز الاعتماد على البيانات في اتخاذ القرارات، إلى جانب الاستخدام الفعال للأدوات الرقمية، وذلك عبر قنوات متعددة تشمل ورش العمل الافتراضية **Webinars** التي تقدمها «طلبات» بالتعاون مع شركائها.

وبهذه المناسبة، قال عبدالله المنصور، رئيس الشؤون المؤسسية في «طلبات» الكويت: نؤمن في «طلبات» بأن مشاركة المعرفة والخبرات وتقديم التوجيه العملي تعد عناصر أساسية لبناء أعمال أكثر قوة ومنظومة ريادية أكثر مرونة واستدامة ونحن فخورون بإطلاق برنامج «**talabat grow**» في الكويت، باعتباره خطوة جديدة ضمن التزامنا المستمر بدعم أصحاب المطاعم والمساهمة في تحقيق النمو المستدام لقطاع الأعمال في الكويت.

وأضاف: في ظل النمو المتواصل الذي يشهده قطاع الأغذية والمشروبات في الكويت، نحرص على توظيف خبراتنا وإمكانات منصتنا وشبكة شركائنا لدعم رواد الأعمال الطموحين، من خلال مساعدتهم على تطوير عملياتهم التشغيلية، واستكشاف فرص جديدة للنمو، وتعزيز قدرتهم على النجاح في سوق يشهد تطورات متسارعة.

من جانبها، قالت م.بسمة الجاسم: يعد دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية في الكويت. وتعكس شراكتنا مع «طلبات» أهمية التعاون الفعال بين القطاعين العام والخاص في تمكين المطاعم الناشئة من الوصول إلى الأدوات والفرص التي تحتاج اليها لتحقيق نمو مستدام وتعزيز مساهمتها في دعم الاقتصاد المحلي.

وتعكس هذه المبادرة التزام «طلبات» بتمكين رواد الأعمال ودعم التنمية الاقتصادية طويلة الأمد في دولة الكويت، بما ينسجم مع رؤية «الكويت 2035» ومن خلال نموذج عملي للتعاون بين القطاعين العام والخاص، يهدف برنامج «**talabat grow**» إلى تعزيز قدرات المشاريع المحلية، ومساعدة أصحاب المطاعم على تجاوز التحديات التشغيلية، وتزويدهم بالأدوات والمعرفة اللازمة لتحقيق نمو مستدام ومن خلال ذلك، ترسخ «طلبات» دورها كشريك طويل الأمد لمنظومة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت، عبر تقديم دعم يرتكز على بناء القدرات والتوجيه العملي، بما يسهم في تحقيق أثر مستدام يمتد إلى ما بعد البرنامج نفسه.

جانب من المؤتمر الصحافي للإعلان عن الاتفاقية